القراءات القرآنية
دراسة صوتية في الأداء

الدكتور مناف مهدي الموسوي
كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

اختلفت آراء علماء المسلمين حول القراءات القرآنية ، فمنهم من قال بتواترها وآخرون قالوا بعدم تواترها .
ذهب جمع من علماء أهل السنة إلى تواتر القراءات السبع أو العشر المشهورة بين الناس عن النبي (ص) ، وذهب آخرون إلى عدم تواترها .

وعلماء الشيعة ذهبوا إلى أن القراءات غير متواترة ، ويوضح رأيهم الإمام الخوئي فيقول : " المعروف عند الشيعة أنها غير متواترة ، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد . واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة . وغير بعيد أن يكون هذا هو المشهور بينهم "[١].

ويعني ذلك أنّ علماء المسلمين لم يتفقوا على تواتر القراءات القرآنية .

أما القرآن ذاته فلم يختلف المسلمون في أنه ينحصر طريق ثبوته والحكم بأنه كلام إلهي بالخبر المتواتر بحسب قول الإمام الخوئي[٢] ، وقال أيضاً : " ليست بين تواتر القرآن وبين عدم تواتر القراءات أية ملازمة ، لأن أدلة تواتر القرآن وضرورته لا تثبت بحال من الأحوال تواتر قراءاته وكما أنّ أدلّة نفي تواتر القراءات لا تتسرب إلى تواتر القرآن بأي وجه "[٣] .

وهذا يعني أن القرآن غير القراءات ، وأنه لا ملازمة بين ثبوت تواتر القرآن وعدم تواتر قراءاته ، وعلة ذلك أن وجود أدلة تثبت تواتر القرآن لا يعني هذا أنها تثبت بأي حال من الأحوال تواتر قراءاته ، وأن القول بعدم تواتر القراءات لا يمس تواتر القرآن بأي وجه من الوجوه .

وهذا البحث سيتناول القراءات القرآنية من حيث الأداء ، وبالتحديد دراسة بعض الظواهر الصوتية المختلفة التي برزت في القراءات القرآنية ، منها تسهيل الهمزة ، واختلاس الحركة ، والمماثلة الصوتية : الكلية والجزئية ، والإمالة ، ونبدأ بتعريف القراءة :

معنى القراءة :

تطلق كلمة (قراءة) في علم القراءات القرآنية على كلّ قراءة تنسب إلى إمام من أئمة القراءات ممّن اجتمعت عليه الروايات ، وأخذت عنه القراءة بإحدى الطرق .

مثال ذلك ، نقول في إثبات البسملة : قراءة المكي ورواية قالون عن نافع وطريق الأصبهاني عن ورش[٤].

ويعني بالرواية : ما ينسب للآخذ عن القارئ ولو بوساطة .

والراوي هو حامل الرواية أو ناقلها.

والراوية هو من كثرت رواياته ، والتاء فيه للمبالغة .



والطريق هو ما ينسب لمن أخذ عن الرواة ولو سفل .

ولكل إمام صاحب قراءة رواة كثيرون قد رووا عنه ، ويوجد لكلّ راو طرق متعددة .

علم القراءات:

يعرّف علم القراءات بأنّه علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب ، والحذف والإثبات ، والتحريك والإسكان ، والفصل والاتصال ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع[٥].

القرآن والقراءات:

اختلفت نظرة العلماء نحو القراءات ، فمنهم من عدّها قرآناً مُنزّلاً من عند الله ، ومنهم من عدّها حقيقة أخرى .

فمن الفريق الأول الباقلاني إذ يرى أنّ القراءات قرآن منزّل من عند الله تعالى ، وأنها تنقل خلفاً عن سلف ، وأنهم أخذوها من طريق الرواية ، لا من جهة الاجتهاد ، لأن المتواتر المشهور أنّ القرّاء السبعة إنما أخذوا القرآن رواية ، لأنهم يمتنعون من القراءة بما لم يسمعوه[٦]

ومن الفريق الثاني الزركشي ، إذ عدّ القراءات حقيقة أخرى غير حقيقة القرآن فقال: " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد (ص) للبيان والإعجاز ، والقراءات : اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما "[٧]

وأوضح الدكتور الصغير الفرق بين حقيقة القرآن وحقيقة القراءات ، فقال: "الحق لا علاقة بين حقيقة القرآن وحقيقة القراءات ، فالقرآن هو النص الإلهي المحفوظ ، والقراءات أداء نطق النصّ اتفاقاً أو اختلافاً والقرآن ذاته لا اختلاف في حقيقته إطلاقاً "[٨]

وهذا القول ينسجم مع الواقع الذي نزل به الوحي المقدس على صدر النبي (ص) وطريقة تبليغ النبيّ أصحابه مشافهة وبأداء خاص ، وصل إلينا في النص القرآني الذي ثبت في المصحف الإمام كما عُرف ، وبقراءات اتفقوا عليها أو اختلفوا فيها .

ويؤيد هذا ما روي عن النبي(ص): "اقرءوا كما علّمتم "[٩]وقد ردّده الإمام الصادق(ع)[١٠]

وعرض الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) رأي الإمامية حول هذه المسألة فقال: " القرآن نزل بحرف واحد ، على نبيّ واحد ، غير أنّهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القرّاء ، وأن الإنسان مخيّر بأيّ قراءة شاء قرأ ، وكرهوا تجريد قراءة بعينها ، بل أجازوا القراءة بالمجاز الذي يجوز بين القراء ، ولم يبلغوا بذلك حد التحريم والحظر."[١١]

نشأة القراءات:

ربط بعض الباحثين نشأة القراءات القرآنية بمسألة الأحرف السبعة التي وردت في الحديث الشريف الذي روي عن الرسول – عليه أفضل الصلاة والسلام– بروايات متعددة ، منها رواية : "إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف ، فاقرءوا ما تيسر منه "[١٢].

وقد تعددت الآراء حول معنى الأحرف السبعة ، فحدد بعضهم الغرض من هذه الرخصة التي منحها الله – عزّ وجلّ – فذكر لها عدداً من الأسباب ، معظمها يرتكز على غرض التيسير والتوسعة لهذه الأمة ، إجابة لقصد نبيّها أن تقرأ كلّ أمّة بلهجتها وطريقتها في الكلام وما اعتادت على أدائه ، لأنّ الناس الذين يقرءون القرآن كانوا بمستويات متفاوتة ، وينتمون إلى قبائل متفرقة ، وفي أعمار مختلفة ، يضاف إلى ذلك أن الفرد الكبير يصعب عليه تغيير ما اعتاد على نطقه منذ نشأته الأولى ، ففي ذلك تكلّف ومشقّة لهذا جاءت الرخصة بحسب رأي فريق من الباحثين ، كما ورد الحديث برواية أخرى منها : " إن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ "[١٣].



وقد تناقضت الروايات التي روى بها الحديث[١٤] ، وإن هذه الرواية للحديث معارضة برواية أخرى لأبي كريب بإسناده عن ابن مسعود قال : " إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف : حلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال "[١٥].

واختلفوا في تأويل معنى (الأحرف) ، وتأويل العدد (سبعة).

ويرى الطبري أن الأحرف السبعة هي لغات – أي لهجات – سبع تكون في الكلمة الواحدة[١٦]، وقد رفض ابن قتيبة صحة هذا القول ، وقال : "إنها لغات سبع متفرقة في القرآن ، والمراد بالحرف هو اللغة[١٧] ويعني به اللهجة . وزاد ابن الجزري رأياً آخر ، فقال : إن المراد بالأحرف السبعة هو الكثرة والمبالغة لا حقيقية العدد سبعة ، وقد وافقه في هذا الرأي كثير من المحدثين ، منهم سعيد الأفغاني[١٨] والدكتور إبراهيم أنيس الذي قال : إن المراد بالسبعة هو مجرد التعدد لا حقيقة العدد ، وعلّل ذلك بقوله: "لأنّ العدد سبعة يعبّر عن الكثرة والتعدد في الأساليب العربية"[١٩]

كما أنّ ابن الجزري عاب على ابن قتيبة وغيره إهمالهم لكثير من أصول القراءات كالإدغام والإظهار والإخفاء . والإمالة والتفخيم ، وبين بين – يعني بها نطق الهمزة بين التحقيق والتسهيل – والمدّ والقصر ، كذلك الروم والإشمام . وقال أيضاً : "إن كل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القرّاء ، وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النبي – صلى الله عليه وآله وسلم– ويرد بعضهم على بعض"[٢٠].

يظهر مّما سبق أنّ العلماء قد اختلفوا في رواية الحديث كما اختلفوا في تفسير معنى الأحرف ، وكذلك معنى العدد سبعة ، ولكن لم يصل أحد منهم إلى درجة اليقين في تفسير ذلك ، مما يرجح قول من قال : " إنما نزل على حرف واحد وإنّ الاختلاف قد جاء من قبل الرواة "[٢١]

مقاييس القراءة الصحيحة

إن القراءة الصحيحة المستعملة التي لا يجوز ردّها ، كما ذكر ذلك ابن الجزري ، نقلاً عن أبي عمرو الداني ، ومكي بن أبي طالب ، وغيرهما هي : "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم"[٢٢].

يفهم من النصّ السابق أن هناك ثلاثة مقاييس يجب أن تتوافر في القراءة بحسب قول من يرى هذا الرأي لتكون القراءة صحيحة ، هي:

١- موافقتها للعربية ولو بوجه واحد .
٢- موافقتها لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .
٣- صحة سندها .

وفيما يأتي توضيح لكلّ مقياس من هذه المقاييس الثلاثة:

المقياس الأول:

أن توافق تلك القراءة وجهاً من وجوه النحو العربي ، أي كونها غير خارجة عن لسان العرب سواء أكان ذلك على الوجه الفصيح أم الأفصح ، فمثل تلك القراءة صحيحة حتى وإن لم يجمع النحاة على الأخذ بذلك الرأي ، أي حتى لو اختلفتا فيه



اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع فلا يؤثر فيها إنكار بعضهم لتلك اللغة ما دامت القراءة قد أخذت عن الأئمة وتتمتع بالإسناد الصحيح ، ولها وجه من وجوه العربية .

المقياس الثاني:

موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية.

ويعني به أن تكون تلك القراءة موافقة لما رسم في أحد المصاحف العثمانية.

لذا لا يصح الأخذ مما خالف رسم المصحف العثماني المجمع عليه .

ومن وجوه الاختلاف في الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم على مذهب أصحاب هذا القول ما يأتي:[٢٣]

أ- ما تختلف فيه الألفاظ ومعانيه متفقة ، واختلاف الألفاظ يقع على ضروب منها:

١- التقديم والتأخير في بعض الألفاظ كقراءة ﴿وجاءت سكرة الحقِّ بالموت﴾[٢٤] وهي في المصحف العثماني ﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾ (سورة ق ١٩).

٢- ومنها ما يكون بزيادة لفظ كقراءة ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر﴾[٢٥] وما ورد في المصحف العثماني هو ﴿حافِظوا على الصلواتِ والصلوة الوسطى﴾ (البقرة ٢٣٨).

وقرئ أيضاً ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِقُبُل عِدَّتِهِنَّ﴾[٢٦] بزيادة (لقُبُل) وما ورد في المصحف العثماني هو ﴿فَطَلِّقوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ (الطلاق: ١).

٣- ومنها ما يكون بنقصان ، فقد قرئ ﴿حم سق﴾[٢٧] بغير عين ، وفي المصحف العثماني صورته: ﴿حم عسق﴾ (الشورى: ١-٢).

٤- ومنها ما يكون بإبدال كلمة مكان أخرى كقراءة ﴿كالصوف المنفوش﴾[٢٨] وفي المصحف العثماني : ﴿كالعِهْنِ المَنْفُوش﴾ (القارعة ٥).

ب- وقد تبدل كلمة مكان أخرى والمعنى مختلف كقراءة ﴿الم ذلك الكتاب﴾[٢٩] .

وما ورد في المصحف العثماني هو ﴿الم تنزيلُ الكتابِ﴾ (السجدة : ١).

ويرى المهدوي[٣٠] أن جميع ما ورد فيما سبق لا يقرأ بشيء منها لمخالفتها رسم المصحف العثماني المجمع عليه .

وقول ابن الجزري موافقتها لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً يعني بذلك ما يوافق الرسم ولو تقديراً إذ أنّ موافقة الرسم قد تكون تخفيفاً ، وهي الموافقة الصريحة ، وقد تكون تقديراً وهي الموافقة احتمالاً[٣١]. وضرب ابن الجزري مثالاً لذلك فقال: "قد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديراً نحو ﴿ملك يوم الدين﴾ فإنّه كتب بغير ألف في جميع المصاحف فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً -أي لتخفيف النطق- وقراءةً ، كما كتب ﴿ملك الناس﴾ وقراءة الألف محتملة تقديراً ، كما كتب ﴿مالك الملك﴾ فتكون الألف حذفت اختصاراً"[٣٢].

المقياس الثالث:

صحة السند:

فسَّر ابن الجزري عبارة "صحة سندها" بقوله : "نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط ، أو ممّا شذّ بها بعضهم"[٣٣].

نستنتج من النصّ السابق أن القراءة الصحيحة يجب أن يتوافر فيها ركن آخر ، هو أن يكون سند تلك القراءة صحيحاً . وتتحقق صحة السند بما يأتي:

١- يقتضي أن تصدر تلك القراءة عن راوٍ عادل .



٢- أن يسندها إلى راوٍ آخر يتصف بالعدل أيضاً ، وهذا بدوره يسندها إلى عادل آخر ... وهكذا مع بقية الرواة .

٣- تُسند الرواية – أخيراً – إلى الصحابي الذي سمعها من النبي (ص).

كما ذكر ابن الجزري شروطاً أخرى تثبت صحة القراءة هي:

أ- أن تكون القراءة مشهورة عند أئمة القراءة الضابطين لأدائها .

ب- لا يعدّ القرّاء هذه القراءة من الغلط.

جـ- لا يعدّون قارئها قد شذّ عنهم بقراءتها .

وعقّب الإمام الخوئي على من يقول بجواز القراءة بكل واحدة من القراءات السبع أو العشر في الصلاة ، ومن يقول : بجواز القراءة في الصلاة بكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فقال : " الحق أن الذي تقتضيه القاعدة الأولية هو عدم جواز القراءة في الصلاة بكل قراءة لم تثبت القراءة بها من النبي الأكرم ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ أو من أحد أوصيائه المعصومين ـ عليهم السلام ـ لأن الواجب في الصلاة هو قراءة القرآن فلا يكفي قراءة شيء لم يحرز كونه قرآناً "[٣٤]

ويجيب الإمام الخوئي على من يقول : إن القراءات وإن لم تكن متواترة إلا أنها منقولة عن النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ فتشملها الأدلة القطعية التي أثبتت حجية الخبر الواحد ، فقال :

" أولا : إن القراءات لم يتضح كونها رواية لتشملها هذه الأدلة ، فلعلها اجتهادات من القرّاء " .

" ثانياً : إن رواة كلّ قراءة من هذه القراءات لم يثبت وثاقتهم أجمع ، فلا تشمل أدلة حجية خبر الثقة روايتهم "

" ثالثاً : إنّا لو سلّمنا أن القراءات كلها تستند إلى الرواية ، وأن جميع رواتها ثقات ، إلا أنّا نعلم علماً إجمالياً أن بعض هذه القراءات لم تصدر عن النبيّ ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قطعاً ، ومن الواضح أن مثل هذا العلم يوجب التعارض بين تلك الروايات وتكون كل واحدة منها مكذبة للأخرى ، فتسقط جميعها عن الحجية .. "

" وهذه النتيجة حاصلة أيضاً إذا قلنا بتواتر القراءات فان تواتر القراءتين المختلفتين عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ يورث القطع بأن كلاً من القراءتين قرآن منزل من الله ، فلا يكون بينهما تعارض بحسب السند ، بل يكون التعارض بينهما بحسب الدلالة ، فإذا علمنا إجمالاً أنّ أحد الظاهرين غير مراد في الواقع ، فلا بد من القول بتساقطهما والرجوع إلى الأصل اللفظي أو العملي ، لأنّ أدلة الترجيح ، أو التخيير تختص بالأدلة التي يكون سندها ظنّياً فلا تعم ما يكون صدوره قطعياً"[٣٥].

وبهذا يصل الإمام الخوئي إلى نتيجة مفادها أن لا معنى لتخصيص الجواز بالقراءات السبع أو العشر ، وذهب إلى أنه تجوز القراءة في الصلاة بكل قراءة كانت متعارفة في زمان أهل البيت عليهم السلام ، وهذا يشمل السبع والعشر وغيرها ، بشرط أن لا تكون شاذة ، وبين حجته في ذلك فقال : " كانت هذه القراءات معروفة في زمانهم ولم يرد عنهم أنهم ردعوا عن بعضها ولو ثبت الردع لوصل إلينا بالتواتر ولا أقل من نقله بالآحاد بل ورد عنهم عليهم السلام إمضاء هذه القراءات لقولهم (إقرأ كما يقرأ الناس) . (إقرؤوا كما علمتم) . وعلى ذلك فلا معنى لتخصيص الجواز بالقراءات السبع أو العشر "[٣٦] .

أنواع القراءات

تتحدد أنواع القراءات بحسب رأي من ذكر المقاييس الثلاثة السابقة الذكر على النحو الآتي :

١- القراءة المتواترة :

وهي القراءة الصحيحة المنسوبة للقرّاء السبعة[٣٧] أو لغيرهم ، وهي التي تتوافر فيها المقاييس الثلاثة السابقة.



٢- القراءة الشاذة:

ذهب القرّاء في تعريف هذه القراءة مذهبين :

الفريق الأول : يسمّى القراءة شاذة عند توافر المقياس الأول (وهو موافقتها العربية) والثالث (وهو صحة سندها).

وهذا يعني من دون توافر المقياس الثاني (أي عدم موافقة رسم مصحف الإمام).

وتسمّى هذه القراءة شاذّة ، لكونها شذّت عن رسم المصحف المجمع عليه ، وإن كان سندها صحيحاً .

الفريق الآخر : جعل القراءة الشاذة فيما فقد التواتر من المقياس الثالث ،أي مهما تجتمع المقاييس الثلاثة في قراءة بسند صحيح غير متواتر ، فهي عندهم شاذة[٣٨] . وأجمعوا على تحريم القراءة بالشاذ في الصلاة أو في غيرها[٣٩] .

وحدد السيوطي أنواع القراءات بالآتي :

١- المتواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه وغالب القراءات كذلك .

٢- المشهور : وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم ، واشتهر عن القرّاء.

٣- الآحاد : وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر بالاشتهار المذكور ،ولا يقرأ به.

٤- الشاذ: وهو ما لم يصحّ سنده .

٥- الموضوع : (وهو ما لا أصل له)

٦- ما زيد في القراءات على وجه التفسير[٤٠].

القراءات السبع والقرّاء السبعة

أولاً : القراءات السبع:

تطلق هذه التسمية على القراءات التي اختارها وجمعها ابن مجاهد (المتوفى سنة ٣٢٤ هـ) . واشتهرت عنه[٤١] بنسبة تلك القراءات إلى أئمة سبعة .

والسبب في اختيار ابن مجاهد هذا يرجعه العلماء إلى كثرة الرواة عن أئمة القراءات ، مما أتاح الفرصة لأهل الأهواء والبدع لاستغلال قراءة معينة بما يحقق ما في نفوسهم من أغراض ، لذلك تحفّز العلماء للاعتناء بشأن القرآن الكريم وحصر قراءته على أئمة مشهورين بالثقة والأمانة بالنقل وحسن الدراية، لذلك يقول مكي بن أبي طالب في وصف المقرئ الذي اختير ضمن القرّاء السبعة : " أراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به ، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم قد طال عمره واشتهر أمره بالثقة وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل ، وثقته فيما قرأ وروى ، وعلمه بما يقرأ . فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم"[٤٢].

ثانياً: القرّاء السبعة:

بعد أن وصف مكي بن أبي طالب صفة القرّاء السبعة بيّن كيفية انتقائهم ، فقال : "فأفردوا من كلّ مصر وجّه عثمان مصحفاً، إماماً -يعني به مقرئاً إماماً- هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك المصر .

فكان أبو عمرو من أهل البصرة .

وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها ، و الكسائي من أهل الكوفة أيضاً ، وهو مولى بني أسد ، من تابع التابعين .

وابن كثير من أهل مكة .

وابن عامر من أهل الشام .



ونافع من أهل المدينة ، كلّهم ممن اشتهرت إمامته ، وطال عمره في الإقراء وارتحال الناس إليه من البلدان .. وأول من اقتصر على هؤلاء أبو بكر ابن مجاهد قبل سنة ثلاث مائة أو في نحوها"[٤٣] .

المصحف العثماني والمصحف الإمام:

المصحف العثماني قد رسم بهجاء خاص واتبعت فيه قواعد معينة ، وسمّي بالمصحف العثماني نسبة إلى عثمان بن عفان عندما أمر بجمع مصاحف الصحابة لكتابة مصحف واحد يجمعها ثم قام بإحراق ما خالف هذا المصحف.

وقد اختلف في عدد المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق ، فالمشهور خمسة ، وقيل أربعة ، وقيل سبعة ، وحبس بالمدينة واحداً[٤٤].

وقيل : " وجّه بمصحف إلى البصرة ، ومصحف إلى الكوفة ، ومصحف إلى الشام ، وترك مصحفاً بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له (الإمام) ووجّه بمصحف إلى مكة وبمصحف إلى اليمن وبمصحف إلى البحرين"[٤٥] .

هل المصحف العثماني مشتمل على الأحرف السبعة ؟

يردّ ابن الجزري على هذا السؤال بقوله : " وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ، فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها ، فذهب جماعات من الفقهاء والقرّاء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ... وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط"[٤٦] .

ويعلّل الداني خلو المصاحف مما وجد فيها اليوم من شكل وإعجام ، كي يبقى المجال واسعاً للقارئ في اختيار القراءة المروية التي يريد أن يأخذ بها[٤٧].

والحق أن الرسم[٤٨] غير القراءة ، لأن القراءة مصدرها الرواية ، والرسم مصدره طريقة الكتابة المعروفة .

وذكر ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن أن الرسم العثماني اختلف عن الرسم الإملائي في عدة صور.

فألّف الاثنين تحذف في هجاء هذا المصحف في كلّ مكان مثل (قال رجلن) فالألف بعد اللام في (رجلان) لا تكتب بل توضع ألف صغيرة في مكانها .

وقال أيضاً : وكتب كتّاب المصاحف الصلوة والزكوة والحيوة بالواو ونحن لا نكتب الصلاة والحياة إلا بالألف[٤٩]

و سيتضح لنا سبب كتابة الألف واواً في أداء بعض القراءات القرآنية عند الحديث عن التغييرات الصوتية .

التغييرات الصوتية في أداء بعض القراءات القرآنية

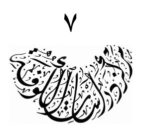
تتأثر الأصوات اللغوية بعضها في بعض في أثناء الأداء ، نتيجة ميل الإنسان بطبيعته إلى التيسير والتسهيل ، لاختصار الجهد العضلي الذي يبذله حين النطق ، فيلجأ إلى تغيير بعض الأصوات بأصوات أخرى ، أيسر في النطق ، وأكثر تآلفاً مع الأصوات المجاورة لها، ليحصل الانسجام الصوتي في أثناء الأداء .

ومن تلك المظاهر الصوتية التي وردت في أداء بعض القراءات القرآنية ما يأتي :

أولاً : تسهيل الهمزة وتخفيفها :

تسهيل الهمزة معروف منذ القدم ، حيث مالت كلّ اللهجات السامية إلى التخلص منه في النطق[٥٠].

أما عند العرب فكان تحقيق الهمزة من خصائص لهجات القبائل البدوية ، وهي التي كانت تسكن وسط الجزيرة وشرقيّها ، أي تميم وما جاورها .



و تسهيل الهمزة عرف عند عرب الحجاز ، وهم لا ينبرون الهمزة – أي لا يحققونها – إلا إذا أرادوا محاكاة التميميين في تحقيقها ، ويستلطفون تسهيلها لما لهذا الأداء من نغمة موسيقية محببة لديهم ، تستريح إليها الأذن عند سماعه بتمطيط الصوت إضافة إلى أن الجهد العضلي المبذول في التسهيل أقلّ منه مع التحقيق ، وبخاصة عندما تلتقي همزتان في كلمتين ، وهما مختلفتا الإعراب ، فذكر أبو زرعة[51] لمثل هذه الحالة ستة أوجه ، وجه منها لم يأت في القرآن ، وهي الهمزة المكسورة التي بعدها همزة مضمومة ، كقولك : (هؤلاء أُمراء) وباقي الأوجه موجود في القرآن على النحو الآتي :

١ – الهمزة المضمومة التي بعدها همزة مفتوحة كقوله تعالى : " ... السفهاءُ ألا ..."(البقرة: ١٣) فتهمز الأولى – أي همزة (السفهاء) – وتخفّف الثانية – أي همزة (ألا) – وتنحو بها نحو الألف ، أي تميل بنطق الهمزة نحو الألف .

٢ – الهمزة المضمومة التي بعدها همزة مكسورة ، كقوله تعالى : "... ولا يأب الشهداءُ إذا ما دُعُوا (البقرة : ٢٨٢) فتحقق الهمزة الأولى وهي في كلمة (شهداء) وتنحو بالثانية نحو الياء من غير أن تكسرها ، وهي همزة (إذا) .

٣ – الهمزة المفتوحة التي بعدها همزة مكسورة كقوله تعالى : "أمْ كُنْتُمْ شُهداءَ إِذ حضر ..." (البقرة : ١٣٣) فتحقق الهمزة الأولى ، وهي همزة (شهداء) وتنحو بالثانية نحو الياء من غير أن تكسرها ، وهي همزة (إذ).

٤ – الهمزة المفتوحة التي بعدها همزة مضمومة كقوله تعالى : "كل ما جاءَ أُمَّة رسولُها كذَّبُوه " (المؤمنين: ٤٤) فتحقق الهمزة الأولى وهي في كلمة (جاء) وتنحو بالثانية نحو الواو من غير ضمّ وهي همزة (أُمة) .

٥ – الهمزة المكسورة التي بعدها همزة مفتوحة كقوله تعالى : " أأمِنتم من في السماءِ أَن يخسف (الملك: ١٦) فتحقق الهمزة الأولى ، وهي في (السماء) وتنحو بالهمزة الثانية نحو الألف ، وهي همزة (أن) ونسب أبو زرعة[52] إلى نافع وابن كثير وأبي عمرو هذه الأوجه من القراءة .

ويقول : إن حجتهم في تلك القراءة هي : "أنّ العرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخفّفها في أخفّ أحوالها ، وهي ساكنة نحو (كاس) فتقلب الهمزة ألفاً ، فإذا كانت تخفف ، وهي وحدها ، فإن تخفّف ، ومعها مثلها أولى"[53].

أما ابن عامر وأهل الكوفة فقد قرءوا بهمزتين في جميع تلك الأوجه ، وحجتهم في تلك القراءة أنهم أرادوا التحقيق وتوفية كل حرف حقّه من حركته ونصيبه من الإعراب[54].

وإذا التقت الهمزتان وهما متفقتان في الإعراب وذلك أن تكونا مكسورتين كهمزة (هؤلاء) وهمزة (إن) في قوله تعالى "هؤلاءِ إِن كنتم ..."(الملك : ٢٥) أو تكونا مفتوحتين كهمزة (جاء) وهمزة (أمرنا) في قوله تعالى جاءَ أَمرنا "(هود: ٤٠) أو تكونا مضمومتين كالهمزة الأخيرة في (أولياء) والهمزة الأولى في (أولئك) في قوله تعالى : "أولياءُ أُولئك " (الأحقاف: ٣٢) .

فقرأ ابن عامر وأهل الكوفة جميع ذلك بتحقيق الهمزتين .

وقراءة ورش عن نافع ، والقواس عن ابن كثير بتحقيق الهمزة الأولى ويليّنان الثانية ويشيران بالكسر إليها . وفي المفتوحتين يشيران بالفتح إليها ، وفي المضمومتين يشيران بالضم إليها[55] .

ويبدو أنّ علّة تسهيل الهمزة الثانية هو لأجل التخفيف واختصار الجهد العضلي ، لأن نطق الهمزة يحتاج إلى جهد لحبس الهواء، ثم انفتاح العضو الذي حبس الهواء فبعد أن يتم ذلك مع الهمزة الأولى يصعب تكرار العمل نفسه مع الهمزة الثانية ، أو يحصل العكس ، أي تخفف الأولى كي يمكن تحقيق الهمزة الثانية . والتجارب الحديثة لعملية الكلام أثبتت "أنّ الصدر لا يواصل ضغطاً ثابتاً خلال المجموعة النَفَسيّة وأن عضلات الصدر تنتج نبضة منفصلة من الضغط لكلّ مقطع"[56] .

لذلك لجأ العرب إلى تسهيل إحدى الهمزتين عند تجاورهما في حالات معينة وقد نبّه سيبويه على مثل ذلك فقال : " وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبي عمرو : وذلك قولك



(فقد جا أشراطها) ، (ويا زكريّا إنّا نُبَشِّرُكَ) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة . سمعنا ذلك من العرب . وهو قولك فقد جاء اشراطها ، ويا زكرياءُ انّا"[٥٧] .

ومن أمثلة القراءات التي ورد فيها تسهيل إحدى الهمزتين المتجاورتين :

في قوله تعالى " أأنذرتم " (البقرة : ٦) جاءت القراءات على النحو الآتي :

١- قرأ أبو عمرو ونافع وقالون[٥٨] وغيرهم بتسهيل الهمزة الثانية وإدخال ألف بين الهمزتين .

٢- وقرأ ابن كثير وورش[٥٩] بتسهيل الثانية وعدم إدخال ألف .

٣- وقرأ ابن عامر بألف[٦٠] بين همزتين .

٤ – وقرأ ورش[٦١] بإبدال الهمزة الثانية ألفاً.

٥ – وقرأ ابن كثير وابن محيصن والزهري[٦٢] بحذف همزة الاستفهام .

ومن أمثلة تسهيل الهمزة الواحدة ما يأتي:

قرأ أبو عمرو وورش[٦٣] عن نافع (يومنون) بغير همز في قوله تعالى " الذين يؤمنون بالغيب " (البقرة: ٢) وقرئ أيضاً " ياكلون " (البقرة : ٢٧٥) و "تومرون" (البقرة : ٦٨) بغير همز ويعني ذلك التسهيل في الهمزات الساكنة وترك ورش[٦٤] الهمزة المتحركة أيضاً فقرأ قوله تعالى "لا يواخذكم " (البقرة : ٢٢٥) و "لا يوده" (آل عمران: ٧٥) ويهمز أبو عمرو الهمزة المتحركة ، بينما الباقون يهمزون الجميع (الساكنة والمتحركة) .

ثانيا: اختلاس الحركة :

الاختلاس هو عدم إكمال نطق الحركة فيأتي القارئ بثلثيها أو بأكثرها[٦٥] ، فتكون الحركة بذلك ضعيفة الاعتماد ، قال ابن جني : "فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفاً ، فليست حركة مُشَمَّة شيئاً من غيرها من الحركتين ، وإنما أُضعف اعتمادها ، وأُخفيت لضرب من التخفيف، وهي بزنتها إذا وُفِّيت ولم تختلس"[٦٦].

ومن أمثلة القراءات التي وردت باختلاس الحركة ما يأتي :

قرأ أبو عمرو والدوري[٦٧] (بارِئكم) في قوله تعالى" فتوبوا إلى بارئكم "(البقرة : ٥٤) باختلاس الحركة أي مختلساً غير ممكن كسر الهمزة وقرأ الباقون بإشباع الحركة على الأصل ، وعقّب ابن جني على هذه القراءة ، فقال : "مختلساً غير ممكّن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك مَن لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رووه ساكناً "[٦٨]

ويبدو لي أنّ هذا الاختلاف بين رواية الإسكان والاختلاس ناتج عن اختلاف قوة السمع بين الرواة ، فمن تتصف أذنه بقوة السمع يحس باختلاس الحركة والعكس صحيح.

وهناك أمثلة أخرى من القراءات ورد فيها الاختلاس مثل قراءة أبي عمرو وابن محيصن قوله تعالى "يأمُرُكم" (البقرة : ١٦٩) باختلاس حركة الراء[٦٩] وقراءة نافع لقوله تعالى " فيه هدى" (البقرة : ٢) باختلاس كسرة الهاء .

ثالثا: المماثلة :

قلنا : إن الأصوات اللغوية يتأثر بعضها في بعض في أثناء الأداء تأثراً يؤدي – أحياناً– إلى المماثلة التامة فيحدث الإدغام . وأحياناً أخرى تقترب الأصوات من بعض في المخرج أو الصفة ، فتحدث المماثلة الجزئية .



وتختلف الأصوات في نسبة التأثر ، فهناك من الأصوات ما يكون سريع التأثر بالأصوات الأخرى ، فيندمج في غيره بنسبة أسرع مما يحدث مع أصوات أخرى ، وسبب حدوث ذلك هو من أجل الانسجام الصوتي واختصار الجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق ، وهي ظاهرة شائعة في كل اللغات البشرية ، غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثير ، وفي نوعه . ولم يبتعد ذلك التأثير عن طبيعة اللغة العربية ، وبخاصة في أثناء تطورها في لهجات الكلام .

وقديماً نبّه على هذه الظاهرة علماء اللغة العربية ، فعقد سيبويه لذلك باباً سمّاه (المضارعة) ، فقال : "هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"[٧٠]

والمضارعة هنا المشابهة والتماثل .

والتماثل إما أن يكون تماثلاً تاماً بين الصوتين المتجاورين بحيث يفنَى أحدهما في الآخر ، فيحدث ما يعرف بالإدغام –كما أوضحنا– وهذا هو التماثل التام ، ويسمى التماثل الكلي .

وأما أن يكون التماثل غير تام فيحدث التقارب وهو ما يسمى بالتماثل الجزئي .

وفيما يأتي تفصيل ذلك :

١– : التماثل الكلي :

من التماثل الكلّي الذي يسمع في الأداء القرآني الإدغام .

و الإدغام هو " أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله ، من غير أن تفصل بينهما بحركة، أو وقف ، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة "[٧١]

ويأتي الإدغام على ضربين :

أ – إدغام المثلين : ويحدث هذا الإدغام بين الصوتين المتماثلين سواء أكان الأول منهما ساكناً في الأصل كالطاء من (قطّع) وأصلها قططَع أم متحركاً كالميم الأولى من (شمَّ) وأصلها شَمَمَ .

ويحدث الإدغام عند اجتماع حرفين متماثلين في كلمتين متجاورتين ويكون الأول غير مصحوباً بحركة أي ساكناً ، والثاني مصحوباً بحركة ، كقوله تعالى " اضرب بعصاك " (البقرة : ٦٠) ، وقوله تعالى : " قل لا أجد فيما أوحى إليّ " (الانعام ١٤٥)

وإذا التقى المثلان المتحركان وجب الإظهار ، ولكن قرأ أبو عمرو ويعقوب (مناسِكُّمْ) بالإدغام[٧٢] في قوله تعالى "مناسِكَكُم" (البقرة : ٢٠٠) .

ب – إدغام المتقاربين :

ويحدث ذلك عند تجاور حرفين مختلفين في الصفة أو متقاربين في المخرج ، ومثل هذا التجاور للأصوات ثقيل على اللسان عند النطق بها فيتجاذب كل حرفين مختلفين في الصفة أو متقاربين في المخرج وينجر أحدهما إلى الآخر ليتحدا في المخرج والصفة ويصبحا متماثلين كما هو الحال في إدغام اللام من (ال) التعريف فيما يليها من الحروف الشمسية .

والحالة الثانية هي إدغام النون الساكنة ، ومثلها التنوين مع بعض الحروف الأخرى

وهذا يأتي في حالتين :



أ- الإدغام التام : ويعني هذا فناء الصوت في الآخر فناءً تاماً أي يصبح الصوتان المتقاربان صوتين متماثلين في المخرج والصفات ، وسمّاه الفراء إدغاماً كاملاً أو إدغاماً بغير غنّة ، ويأتي ذلك عند تجاور صوت النون الساكنة أو التنوين مع صوت اللام أو الراء ، وهذا مشهور عند علماء التجويد .

ويأتي أحياناً بإدغام اللام في النون نحو قراءة الكسائي " بل نتّبع " (البقرة: ١٧٠)

ومثال ذلك أيضاً إدغام الدال في الضاد في قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وغيرهم[٧٣] لقوله تعالى : " فقد ضلّ " (البقرة : ١٠٨)

ب- الإدغام الناقص : ويعني هذا أنّه لا يتم فيه فناء أحد الصوتين في الآخر فناءً تاماً ، بل تبقى بعض آثار الصوت المدغم كبقاء غنة النون بعد إدغامها في الواو أو الياء كما في قراءة قوله تعالى : " من ورائهم " (الجاثية : ١٠) وقوله تعالى : " من يهدِ الله فهو المهتدِ " (الكهف : ١٧) .

ويسمّي القرّاء هذا الإدغام ناقصاً ، لأنه لم يفن الصوت فناء تاماً ، بل بقيت صفة من صفاته وهي صفة الغنة أي خروج الهواء من الخيشوم إذ إن نطق النون يحتاج إلى اعتمادين الأول وضع اللسان عند اللثة والاعتماد الآخر السماح بخروج الهواء من الخيشوم فتسمع الغنّة ، فعندما يترك أحد الاعتمادين ، أي عندما لا يضع القارئ اللسان عند اللثة ويبقى الهواء يخرج من الخيشوم عند نطقه بهذا الصوت عندئذ نسمّي الإدغام هنا ناقصاً أو إدغاماً بغنة ، ويعد هذا تماثلاً جزئياً فيخرج هنا من دائرة التماثل الكلي الذي نتكلم عنه حالياً .

وجميع الأصوات تقبل الإدغام في بعضها إلا أصوات الحلق فإنها تستعصي على الإدغام فهي لا تقبل الفناء في غيرها[٧٤]

قال د. أنيس عن الأمثلة القرآنية للإدغام : " نلحظ أنها قد خلت من إدغام أصوات الحلق في مجانسها أو مقاربها إلا مثلاً واحداً أباح الإدغام فيه كثير من القراء ، وهو إدغام الحاء في العين في قوله تعالى : " فمن زُحْزِحَ عن النّار .." (آل عمران : ١٨٥) "[٧٥]

وذكر أن القوانين الصوتية تبرر هذا الإدغام ، لأنه لا فرق بين الحاء والعين إلا في أنّ الأولى مهموسة والثانية نظيرها المجهور .

أما إدغام المثلين من حروف الحلق ، فقد جاء في قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيصن وغيرهم[٧٦] بإدغام الهاء في الهاء في قوله تعالى : "فيه هدىً " (البقرة : ٢) بعد إسكان الأول من المثلين وتحريك الثاني فينطق عندئذٍ حرفاً واحداً مشدداً وقرأ الباقون بالإظهار وحجة من يدغم ذكرها أبو زرعة فقال : " أسكن الحرف الأول وأدغم في الثاني ، ليعمل اللسان مرة واحدة وشبّه الخليل ذلك بالمقيّد إذا رفع رجله في موضع ثم أعادها إليه ثانية قال : والذي أوجب الإدغام هو أن يثقل على اللسان رفعه من مكان وإعادته في ذلك المكان أو فيما يقرب منه ، وشبّه غيره بإعادة الحديث مرتين"[٧٧].

٢- التماثل الجزئي :

أما التماثل الجزئي فيكون عندما يتقارب الصوتان المتجاوران فيؤثر أحدهما في الآخر من دون فناء أحد الصوتين فناءً تاماً، ويقع في الحروف الصحاح (الصوامت) ويقع أيضاً في الحركات (الصوائت) وفيما يأتي تفصيل ذلك :

أ – التماثل الجزئي في الحروف الصحاح (الصوامت) :

مثّل له ابن جني في الخصائص فقال : " ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صاداً .. وذلك كقولهم في سقت : صقت ، وفي السوق : الصوق "[٧٨] وهي بالصاد لهجة قريش ولهجة بلعنبر ، قال الفراء " ونفر من بلعنبر يصيّرون السين، إذا كانت مقدمة ثم جاءت بعدها طاء أو قاف أو غين أوخاء ، صاداً وذلك أن الطاء حرف تضع



فيه لسانك في حنكك فينطبق به الصوت،فقلبت السين صاداً صورتها صورة الطاء واستخفّوها،ليكون المخرج واحداً كما استخفّوا الإدغام "

فمن ذلك قولهم الصراط والسراط ، قال وهي بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء بها الكتاب ، قال : "وعامة العرب تجعلها سيناً "[٧٩].

فقوله صورته صورة الطاء ، أي أن السين حين قلبت صاداً أصبحت تحمل صفة الإطباق ، فصارت صورتها صورة الطاء في ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق عند نطقها فاستخفّوا هذا النطق .

وقوله ليكون المخرج وحداً ، يعني به حدوث التماثل الجزئي بين السين والطاء حين قلبت السين صاداً فاقترب نطقها من الطاء ،لأنها حملت صفة الإطباق حين نطقها صاداً ، وأن الصاد مطبقة أيضاً مثل الطاء ،فكأن اللسان ارتفع ارتفاعة واحدة في نطقها لتوحدها بصفة الإطباق – وهي ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق – حين انقلبت السين صاداً فانسجم الأداء في نطق الصوتين المتجاورين .

وتمثلت هذه الظاهرة عند قرّاء القرآن الكريم في صور متنوعة وردت في قراءة (الصراط) في قوله تعالى :" الصراط المستقيم " (الفاتحة: ٦) على النحو الآتي :

١– قرأ ابن كثير والكسائي وأبو عمرو ويعقوب[٨٠] وغيرهم " السراط " بالسين على الأصل

٢– وقرأ أبو عمرو و حمزة ، والدوري وغيرهم[٨١] بإشمام الصاد زاياً أي بنطقها بين الصاد والزاي ؛ علل سيبويه سبب عدم إبدالها زاياً خالصة فقال : "ولم يبدلوها زاياً خالصة كراهيّة الإجحاف بها للإطباق "[٨٢]

ووصف هذا الصوت ابن جني فقال : "الصاد التي كالزاي ، فهي التي يقلّ همسها قليلاً ، ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي"[٨٣]

٣– وقرأ حمزة وأبو عمرو[٨٤] أيضاً " الزراط " بالزاي ، وخطّأها الفراء ، فقال : " فأمّا ما حكاه الأصمعي من قراءة بعضهم (الزراط) بالزاي المخلصة ، فخطأ إنما سَمِعَ المضارعة فتوهّمها زاياً ، ولم يكن الأصمعي نحوياً فيؤمن على هذا"[٨٥]

قال ابن منظور : " الصراط لغة في السراط ، والصاد أعلى لمكان المضارعة ، وإن كانت السين هي الأصل .

وذكر ابن خالويه في الحجة قراءاتها على النحو الآتي :

١) الحجة لمن قرأ بالسين أنه جاء به على أصل الكلمة

٢) والحجة لمن قرأ بالصاد لتآخي السين في الهمس والصفير وتؤاخي الطاء في الإطباق ، لأن السين مهموسة والطاء مجهورة (هذا في نظر القدماء . أما المحدثون فيرون أن الطاء مهموسة) .

٣) والحجة لمن أشم الزاي : لتؤاخي السين في الصفير وتؤاخي الطاء في الجهر.[٨٦]

ب : التماثل الجزئي في الحركات (الصوائت):

ومن أمثلة ذلك الإمالة والإشمام :

والإشمام : هو نوع من الإمالة ، وسيتضح عند الحديث عنها ، فيما يأتي :

الإمالة :

وتسمّى البطح أو الإضجاع أو اللّي ، ويكاد يَتفق القدماء على تعريفها تعريفاً يحمل مضموناً واحداً ، من هذه التعريفات :



تعريف الزمخشري (ت:٥٣٨) " أن تنحو بالألف نحو الياء ليتجانس الصوت "[٨٧]

و ابن يعيش (ت: ٦٤٣) "عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء "[٨٨]

و ابن هشام (ت : ٧٦١ هـ) " أن تذهب بالفتحة جهة الكسرة "[٨٩].

وهذه التعريفات وغيرها تتفق على أن الإمالة جنوح بالألف إلى صوت الياء وبالفتحة إلى صوت الكسرة ، وذلك للانسجام والتقريب بين الأصوات ، أي تناسب صوتين صائتين وتقاربهما ، وذلك لأن نطق الألف وهو فتحة طويلة باستواء اللسان في قاع الفم كما ذكر ابن يعيش في تعريفه السابق وهو ما أيّدته الدراسات الحديث[٩٠].

وعندما تنحو به نحو ياء المدّ وهي كسرة طويلة وتنطق بارتفاع أول اللسان أقصى ما يصل إليه نحو الحنك الأعلى بحيث لا يحدث الهواء المار بينهما أي نوع من الحفيف ، فأي مقدار يرتفع به أول اللسان نحو الحنك يعد إمالة نحو الكسرة ، لأنك عدلت عن استواء اللسان سواء أكانت الكسرة قصيرة أم طويلة . فذلك راجع إلى مقدار زمن النطق ، فالكسرة إذا أشبعت صارت ياء مدٍّ ،لذلك تسمع الإمالة عندما يتجاور الألف (وهي فتحة طويلة) مع غير الحروف المستعلية أي (الصاد ،الضاد ، الطاء ، والظاء والعين ، والخاء ، والغين)

وذلك لأن نطق الكسرة يحتاج إلى ارتفاع مقدمة اللسان وهذا يعني أن تنحو بالفتحة (وهي تنطق باستواء اللسان في قاع الفم) نحو الكسرة (وهي تنطق بارتفاع مقدمة اللسان نحو سقف الحنك) .

وعند الإمالة يتصعد اللسان نحو وضع الكسرة فترتفع مقدمته قليلا ، وهذا الارتفاع لا يتناسب والحروف المستعلية التي تنطق بارتفاع مؤخرة اللسان للتعارض الذي يحدث بين مقدمة اللسان ومؤخرته حيث لا يمكن أن ترفعا مرة واحدة أو بالتناوب إلا بتكلف يتحاشاه الناطق لميله بطبيعته إلى التيسير واختصار المجهود ، لذلك تمنع الإمالة إذا وقعت قبل أحد الحروف المستعلية أو بعدها .

وقد نبّه سيبويه على منع حدوث الإمالة مع الحروف المستعلية فقال :

" وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي ، وقربت من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم فيدغمونه "[٩١].

وأيّد المحدثون[٩٢] ما ذهب إليه سيبويه والنحاة العرب فيما ذكروه من أسباب تمنع الإمالة ، وأضافوا إلى الحروف المستعلية صورة الراء واللام المفخمين والسبب في ذلك ، لأنّ تفخيمهما يحتاج إلى استعلاء ، فلا تمال الألف معهما ، لأنّ في الإمالة تصعّد نحو الحنك الأعلى فيصعب تحقيقها .

قرأ حمزة[٩٣] " خافوا " (النساء : ٩) بالإمالة للألف بعد الخاء .

واستنكر سيبويه من يميل الألف مع تلك الحروف المستعلية ، وقال : " ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يأخذ بلغته"[٩٤] .

إلا أن سيبويه يستثني في حالة خاصة ورود الإمالة في الألف مع وجود حرف من حروف لاستعلاء فيقرر جواز قراءة (خاف) بالإمالة على الرغم من وجود الخاء وهو حرف مستعل ، ويرجع سبب ذلك إلى أنّ في صيغة (خفت) كسرة . فيقول في سبب الإمالة في (خاف) "لأنه يروم الكسرة التي في خفت كما نحا نحو الياء"[٩٥] ويعني هذا أن سيبويه تنبّه لشعور القارئ وأحاسيسه عندما يقرأ(خاف) فإنه سيتأثر بما عرف من وجود كسرة عندما يسند الفعل للمتكلم ، فيقال (خِفت)[٩٦]



وقد وردت عدة قراءات بإمالة الألف مع تجاور أحد حروف الحلق نحو :
قراءة حمزة " فَمَن خَافَ "[٩٧] (البقرة : ١٨٢) و " زاغ "[٩٨] (النجم : ١٧) بالإمالة .
وقرأ حمزة وهشام ، وابن ذكوان والداجوني :" وَخَابَ "[٩٩] (إبراهيم : ١٥)بالإمالة .
أما القراءات التي وردت فيها إمالة الألف مع الحروف غير المستعلية فأمثلتها كثيرة منها :
قراءة حمزة والكسائي (من قراء الكوفة) ونافع (المدني) وأبو عمرو (البصري) وخلف[١٠٠] (البغدادي) وغيرهم لقوله تعالى : " والضحى والليل إذا سجى " (الضحى: ٢) بإمالة الألف في (الضحى) نحو الياء .
وقرأ بالإمالة أيضاً حمزة[١٠١] في : " جاء "(النساء : ٤٣) وقرأ حمزة والكسائي وخلف ، وغيرهم[١٠٢] : " استوى " (البقـرة: ٢٩) .
وقرأ بالإمالة – أيضاً – حمزة والكسائي وورش[١٠٣] : فسوّٰهنَّ (البقرة : ٢٩) .
مّما سبق اتضحت لنا إمالة الألف نحو الياء وهي المماثلة الجزئية في الحركات كما ذكرها القرّاء ، ووفق ذلك ذهب نحاة العرب[١٠٤] القدماء وعدّوا الإمالة جنوح الألف نحو
صوت الياء والفتحة نحو صوت الكسرة ، وذلك " لضرب من تجانس الصوت "[١٠٥]
وقد وهم ابن جني ومن ذهب مذهبه من القدماء في وجود فتحة قبل الألف تمال حيث قال : " أمّا الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبلها الإمالة نحو فتحة عين عابد وعارف ، وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت ، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة ، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة وهذا هو القياس لأن الألف تابعة للفتحة ، فكما أن الفتحة مشوبة ، فكذلك الألف اللاحقة لها "[١٠٦]
ومثل هذا وهم لا تقرّه الدراسات الحديثة في علم الأصوات اللغوية[١٠٧] إذ لا فتحة قبل الألف في (حساب) ولا كسرة قبل ياء (عليم) ولا ضمة قبل واو (فول) ، لأنه لا فرق بين الفتحة والألف في مخرج الصوت أو في صفاته ، فحين يبدأ الناطق بإخراج صوت الفتحة فإنّه لا يتغير المخرج (أي مكان خروج الهواء عند النطق بعد التقاء عضوي جهاز النطق أو تقاربهما) ولا تتغيّر صفاته (وهي التي تتحدد بالعوائق التي تواجه الهواء في أثناء خروج الهواء للنطق بالصوت) فإذا لم يتغير المخرج ولا الصفات ، فالصوت الذي يسمع حينئذٍ سيكون واحداً ، والفرق في الكمية لا في النوعية ، وكما قال ابـن جـني : " واعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين . وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمّة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمّة بعض الواو . وقـد كـان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمّة الواو الصغيرة "[١٠٨].
ومن هذا النص نفهم أنّ الفتحة بعض الألف ، ويعني هذا أنّ الفتحة جزء من الألف، فإذا حدثت الإمالة في الجزء الأول ، فلا بد أن تسري الإمالة إلى الجزء الآخر للحرف لتوحد جزئي الألف بالمخرج والصفات .
وعلى الرغم من شيوع الإمالة في الألف (الفتحة الطويلة) نحو الياء (الكسرة الطويلة) فإنها تقع أيضاً مع الحركات الأخـرى على النحو الآتي :

١- إمالة الفتحة نحو الضمة .
٢- إمالة الكسرة نحو الضمة .
٣- إمالة الضمة نحو الكسرة .

وفيما يأتي توضيح ذلك :



١– إمالة الفتحة نحو الضمة :

حدد ابن جني هذه الحركة فقال : هي " التي تكون قبل ألف التفخيم ، وذلك نحو : الصلاة ، والزكاة و دَعُا ، وغَزُا ، وقُام، وصُاغ ، وكما أن الحركة أيضاً هنا قبل الألف ليست فتحة محضة ، بل هي مشوبة بشيء من الضمّة . فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة ، لأنّها تابعة لحركة هذه صفتها ، فجرى عليها حكمها "[١٠٩].

ويعني بهذه الألف هي الفتحة الطويلة الممالة نحو الضم ، وقد وردت في قراءة بعض القرّاء لكلمة (الصلاة) قال عنها سيبويه : " يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : الصلاة والزكاة والحياة "[١١٠].

وقرأ الأزرق[١١١] بتغليظ اللام في " الصلوة " (المائدة: ١٢) (النساء : ١٠٣) وهذا يعني أن الألف ستكون مغلّظة أيضاً ، والألف هي فتحة طويلة وعند تغليظها يكون اللسان مرتفعاً بسبب التفخيم وهذا هو جنوح نحو الضمة عندما يكون الارتفاع من مؤخرة اللسان ، وهو ما يحدث في نطق الصلاة بدليل رسم هذه الحركة على هيئة الواو، فكتبت هكذا : (صلوة) و (زكوة) و (حيوة) وعلل ابن جني سبب كتابة ألف التفخيم في (الصلاة) و (الزكاة) بصورة الواو فقال:" كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو ، لأن الألف مالت نحو الواو،كماكتبوا إحدىٰهما وسوِّيٰهُنّ بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة "[١١٢] .

وأشار د. تمام حسان . إلى سبب آخر لرسم هذه الحركة الطويلة واواً ، فقال عن هذه الحركة : " لّما جاورت أصواتاً غير مطبقة فخشي مدونو القرآن على تفخيم الألف ، فلهذا السبب كتبوها في صورة الواو ليعلم القارئ أنّ هذه الألف مفخمة"[١١٣] .

وذكر د. أحمد علم الدين الجندي " أنّ الكتابة العربية قد أخذت من النبطية التي كانت تكتب فيها بالواو – وكذلك في الكتابات العربية الجنوبية . وقد كتبت هذه الكلمات في المصحف بالواو – والذين كتبوه من قريش والكتابة مرآة للهجات كاتبيه ، وهذا ما جعل الداني يقول : رسموا في كلّ المصاحف الألف واواً في أربعة أصول مطردة ، وأربعة أحرف متفرقة ، فالأربعة الأصول هي (الصلوة) و (الزكوة) و (الحيوة) و (الربوا) حيث وقعن ، والأربعة الأحرف هي قوله (بالغدوة) و (كمشكوة) و(النجوة) و (منوة) فكأنّهم توهموا لشدة التفخيم عندهم أنها واو ، فرسموها كذلك "[١١٤].

ويبدو أنّ سبب رسم الفتحة الطويلة واو هو للإشارة إلى استدارة الشفتين بسبب إمالة الفتحة نحو الضمّ عند نطقها مع اتساع الضمّ نتيجة لحركة الفك الأسفل مع ارتفاع مؤخرة اللسان قليلاً ، فبذلك يحدث الصوت المفخم الذي ينتج عن هذه الوضعية للفم .

ووصف الدكتور تمام حسان حالة الفم عند النطق بهذا الصوت فقال : " يصير الفم في مجموعه حجرَة رنين صالحة لإنتاج القيمة الصوتية التي نسميها التفخيم على لغة أهل الحجاز "[١١٥]

ويظهر أن نطق هذه الحركة (الفتحة) الممالة نحو الضمّ يكون عملها عكس الإمالة نحو الكسرة – السابقة الذكر – حيث يتصعّد اللسان فيها نحو الجزء الخلفي للحنك ، أي بإدخال جرس خلفي على الفتحة الطويلة وذلك يحدث – غالباً – عندما تكون مجاورة للحروف المفخمة[١١٦] .

٢– إمالة الكسرة نحو الضمّة :

ويسمّيها القرّاء والنحاة (الإشمام) ، وهي الكسرة المشوبة بالضمّة ومثّل لها ابن جني بـ (قُيل) و (بُيع) و (غُيض) و (سُيق) وأضاف قائلاً : " وكما أنّ الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمّة ، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو "[١١٧]



وقرأ كلّ من الكسائي ونافع ويعقوب وهشام والأعمش وغيرهم[118] " وإذا قِيل لهم " (البقرة: ١١) (النساء : ٦١) بإشمام كسرة القاف الضمّ .

ونسب أبو زرعة القراءة إلى الكسائي ، وقال : كذلك يفعل في " غُيض " (هود : ٤٤) و " سُيءَ "(هود : ٧٧) و " حُيل " (سبأ :٥٤) ، و " جُيء " (الزمر : ٦٩) و" سُيق " (الزمر : ٧١) .

وبيّن أبو زرعة حجة الكسائي في قراءة الإشمام فقال : " لّما كان الأصل في كلّ ذلك (فُعِلَ) بضم الفاء التي يدل ضمّها على ترك تسمية الفاعل ، أشار في أوائلهنَّ إلى الضمّ لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسمَّ فاعله وأنّ القاف كانت مضمومة "[119] من ذلك نفهم أن القارئ ينحو بقراءة الإشمام بالكسرة نحو الضمة ، فيميل الياء الساكنة بعدها ، وذلك للإشارة إلى أنّ فاء الفعل مضمومة في الأصل .

٣- إمالة الضمّة نحو الكسرة :

وهي الضمّة المشوبة بالكسرة ومثّل لها ابن جني بـ (مذعُور) و (ابن بُور) وفسّر ذلك بقوله: "نحوت بضمّة العين والباء نحو كسرة الراء فأشمتها شيئاً من الكسرة "[120].

هذه هي الضمّة الممالة نحو الكسرة القصيرة .

أما الطويلة فبيّنها ابن جني وعدّ الواو التي ترد بعد تلك الضمّة المشوبة بالكسر هي واو ليست محضة ، فقال : " وكما أنّ هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمّة محضة ، ولا كسرة مرسلة ، فكذلك الواو أيضاً بعدها هي مشوبة بروائح الياء "[121] ونسب ابن جني هذا الرأي إلى سيبويه وأيّده في ذلك ، وذكر سبباً له فقال : "هو الصواب ، لأنّ هذه الحروف تتبع الحركات قبلها ، فكما أنّ الحركة مشوبة غير مُخلَصة ، فالحرف اللاحق بها أيضاً في حكمه"[122] ويعني " في حكمه " أي تكون الواو مشوبة بروائح الياء . ومثل هذه القراءة التي ذكرها سيبويه خالفها أبو الحسن الأخفش إذ كان يقول : " مررت بمذعِور، وهذا ابن بِور ، فيُشم الضمة قبل الواو رائحة الكسرة ، ويخلص الواو واواً محضة البتة "[123] واعترض ابن جني على قراءة أبي الحسن بهذا التكلف أي بنطقه الواو خالصة محضة بعد ضمة مشوبة بالكسر ، فقال: " وهذا تكلّف فيه شدة في النطق ، وهو مع ذلك ضعيف في القياس " وقول ابن جني " هذا تكلّف ... وهو ضعيف في القياس " أي أن القارئ لا يمكن أن ينطق الضمّة مشوبة بالكسرة وبعدها واو خالصة من دون تكلّف ، لأن القياس في ذلك هو أن تنحو بالواو أيضاُ نحو الياء وإلا حدث التكلّف في النطق عندئذٍ .

وورد في القراءات إمالة الواو الصحيحة نحو الكسرة ، ونعني بها ليست هي واو المدّ ، أي الواو المفتوحة ـــ مثلاً ـــ قال عنها ابن جني " الياء والواو لّما تحركتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصحاح "[124] ، فمن ذلك قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة[125] " للتَّقوَى " (المائدة : ٨) بالإمالة ، أي بإمالة الواو نحو الياء .

وقرأ حمزة والكسائي وخلف[126] " والتقوى " (المائدة : ٢) بالإمالة وقرأ حمزة والكسائي وورش[127] " مَأوٰهم " (النساء : ١٢١) بالإمالة أيضاً.

هذا هو حالة الضمّة الممالة نحو الكسرة .

ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة ، وسبب ذلك ذكره ابن جني فقال :" إن الفتحة أوّل الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها ، والضمّة بعد الكسرة ، فإذا بدأت بالفتحة ، وتصعّدت تطلب صدر الفم والشفتين ، اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو ، فجاز أن تشمّها شيئاً من الكسرة أو الضمّة لتطرقها إياهما، ولو تكلّفت أن تُشِمّ الكسرة الضمّة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أوّل الحلق ، فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى



ورائه ، وتركه التقدم إلى صدر الفم ، والنفوذ من الشفتين ، فلمّا كان في إشمام الكسرة أو الضمّة رائحــة الفتحــة هــذا الانقلاب والنقض تــرك
ذلك فلم يُتكلّف البتة"[١٢٨]

وقال أيضاً :" إن بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة ، فجاز أن يُتكلّف نحو ذلــك بــين الضمّة والكسرة لما بينهما من التجانس"[١٢٩].

الخاتمة

اختلفت وجهة نظر العلماء نحو القراءات ، فمنهم من عدّها قرآناً منزلاً من عند الله ، ومنهم من عدّها حقيقة أخرى غير حقيقة القرآن الكريم ، وربط بعض الباحثين بين نشأة القراءات ومسألة الأحرف السبعة ، واختلفوا – أيضا – في تفسير معنى الأحرف السبعة ، واختلفوا في معنى العدد سبعة ، ولكلّ فريق أدلته الخاصة التي يدلل بها على صحة ما ذهب إليه ، كل ذلك لم يكن على أساس اليقين على الرغم من ذكر كل فريق عددا من الأدلة والحجج .وهذا الاختلاف يرجح القول القائلعن القرآن الكريم : " إنما نزل على حرف واحد ، وإن الاختلاف قد جاء من الرواة ".

وذهب بعض علماء القراءات إلى أن القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها هي كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها عن الرسول (ص) . وهكذا حدد هؤلاء العلماء المقاييس الثلاث التي يحكمون بموجبها على صحة القراءة .

ورد الإمام الخوئي هذا الرأي بقوله : الحق إن الذي تقتضيه القاعدة الأولية هو عدم جواز القراءة في الصلاة بكل قراءة لم تثبت القراءة بها من النبي الأكرم (ص) أو من أحد أوصياءه المعصومين(ع) لأن الواجب في الصلاة هو قراءة القرآن ، فلا يكفي قراءة شيء لم يحرز كونه قرآناً.

وللقراءات أحكام خاصة في أداء بعض القراءات القرآنية تتمثل بالتغييرات الصوتية التي تطرأ على نطق بعض الأصوات عند تجاورها في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين ، وهناك حالات خاصة تسربت إلى بعض القراءات القرآنية تتضمن تغييرات في بعض الأصوات الصوامت ، وهناك تغييرات أخرى حدثت في بعض الأصوات الصوائت (الحركات) .

ومن التغييرات في الصوامت : (تسهيل الهمزة) في قراءة بعض القراءات التي جاءت على لسان كبار القراء مثل أبي عمرو ، وابن عامر ونافع وقالون ، وورش وغيرهم .

ومن التغييرات في الصوامت أيضاً (المماثلة الكلية) وحدوث الإدغام أي إدغام المثلين الصامتين كما جاء على لسان أبي عمرو ويعقوب في إدغام الكاف في مثيلتها ، وإدغام المتقاربين الصامتين ، كما جاء على لسان الكسائي في إدغام اللام في النون .

ومنها (التماثل الجزئي) ، فيكون التقارب بين الصوتين المتجاورين ، وأيضاً جاءت هذه التغييرات على لسان أبي عمرو وحمزة والدوري بإشمام الصاد زاياً ، أي بنطقها بين الصاد والزاي .

أما التماثل الجزئي في الحركات (الصوائت) فجاء في عدة صور منها : (الإمالة) التي وردت على لسان عدد كبير من القرّاء وركّز هذا البحث على الإمالة التي وردت في الحركات التي تجاورت مع أصوات صامتة حلقية المخرج على الرغم من قلّة ورود مثل هذه الحالات ، فجاءت قراءة حمزة في (خاف) و (زاغ) بالإمالة . كما قرأ حمزة وهشام وابن ذكوان في (خاب) بالإمالة أيضاً .

ولم تقتصر الإمالة على إمالة الفتحة (القصيرة أو الطويلة) نحو الكسرة (القصيرة أو الطويلة) وإنما شملت إمالة الفتحة نحو الضمة ، وهي الألف في (الصلوٰة) بالواو إشارة إلى ضم الشفتين .

وشملت إمالة الكسرة نحو الفتحة ويسمّيها القرّاء والنحاة بـ (الإشمام) وهي الكسرة المشوبة بالضمة ، وقرأ بها الكسائي ونافع وهشام والأعمش وغيرهم : (قُيل) بإشمام كسرة القاف الضمّ ، وشملت إمالة الضمة نحو الكسرة أيضاً ، قرأ بها الكسائي وخلف "والتقوى" بالإمالة كما قرأ حمزة والكسائي وورش " مأوٰهم " بالإمالة .

ومما تجدر الإشارة إليه هو خلوّ اللغة العربية بأدائها من إمالة الكسرة نحو الفتحة وإمالة الضمة نحو الفتحة ، وذلك لعلة صوتية تتعلق بالاحتراز من رجوع الناطق إلى أول الحلق وتركه التقدم بنطقه إلى صدر الفم ، والنفوذ من الشفتين .



وما عرضناه في هذا البحث أمثلة يسيرة لبعض التغييرات الصوتية التي وردت في أداء القرّاء التي هي انعكاس لواقـــع الأداء الصوتي الذي نطق به لسان العرب .

وآخر القول:

" الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً "

الهوامش

(١) الخوئي ، البيان :١٢٣ .

(٢) ظ : المرجع السابق ١٢٤

(٣) المرجع نفسه : ١٢٤

(٤) ورد المثال في غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص ٣٤.

(٥) ظ : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن: ٣١٩/١

(٦) ظ : الباقلاني ، نكت الانتصار لنقل القرآن : ٤١٥

(٧) الزركش ، البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١

(٨) محمد حسين الصغير ، تاريخ القرآن: ١٢٣

(٩) الكليني ، الكافي : ٦٣١/٢ ، و مكي ، الإبانة : ٣٦ ، وابن مجاهد ، السبعة في القراءات : ٤٧ .

(١٠) ظ : الكليني ، الكافي : ٦٣١/٢ .

(١١) الطوسي ، التبيان ، ٧/١.

(١٢) صحيح البخاري : ١٨٥/٦ ، المهدوي ، بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات : ص١٤٥ .

(١٣) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ٢١/١

(١٤) انظر الخوئي ، البيان : ١٧٨

(١٥) تفسير الطبري : ٢٤/١

(١٦) المصدر السابق : ٤٦/١ – ٥٩ .

(١٧) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ٢٦ ــ ٣٠

(١٨) مقدمة محقق كتاب حجة القراءات لأبي زرعة : ٩ .

(١٩) إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية : ٣٩ .

(٢٠) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ٢٦/١ .

(٢١) الخوئي ، البيان : ١٩٣

(٢٢) ابن الجزرى ، النشر في القراءات العشر: ٩/١ ، وبمثل هذا ذكر المهدوي في بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات: ١٤٩ ، وشبيه به ما قاله مكي بن أبي طالب في الإبانة: ٣٩ .

(٢٣) ظ : المهدوي ، بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات : ١٤٩.

(٢٤) ابن جني ، المحتسب : ٢٨٣/٢ ، تفسير الطبري : ١٦٠/٢٦ .

(٢٥) تفسير الطبري : ٥٥٤/٢ ، وتفسير القرطبي: ٢١٣/٣ .

(٢٦) المهدوي ، بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات : ٤٩ وورد في المحتسب: ٣٢٣/٢: في قُبل.

(٢٧) المحتسب : ٢٤٤/٢ ، الفيروزآبادي ، بصائر ذوي التمييز : ٤١٨/١ .

(٢٨) المهدوي ، بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات: ١٤٩ .

(٢٩) المصدر السابق : ١٥٠ .

(٣٠) المصدر نفسه : ١٥٠ .

(٣١) ابن الجزرى النشر في القراءات العشر: ١١/١ .



(٣٢) المصدر السابق : ١١/١

(٣٣) النشر في القراءات العشر : ١٣/١ .

(٣٤) الخوئي ، البيان : ١٦٦.

(٣٥) المرجع السابق : ١٦٤-١٦٥ .

(٣٦) الخوئي ، البيان : ١٦٦- ١٦٧ .

(٣٧) سنتعرف على القراء السبعة فيما بعد .

(٣٨) ظ : سعيد الأفغاني ، مقدمة تحقيقه لكتاب حجة القراءات لأبي زرعة : ١٤ .

(٣٩) ظ : د .عبد الصبور شاهين،تاريخ القرآن: ٢٠٦ ، وسعيد الأفغاني مقدمة تحقيقه لكتاب حجة القراءات لأبي زرعة:١٤.

(٤٠) ظ : السيوطي ، الإتقان : ٢١٦/١

(٤١) ظ : كتاب مكي بن أبي طالب : الإبانة: ٦٤ ، والمهدوي ، بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات: ١٥٤ .

(٤٢) مكي بن أبي طالب ، الإبانة : ٦٣ .

(٤٣) مكي بن أبي طالب ، الإبانة : ٦٣-٦٤ .

(٤٤) ظ : السيوطي ، الإتقان: ٦٠/١ .

(٤٥) ابن الجزرى ، النشرفي القراءات العشر : ٧/١ .

(٤٦) ابن الجزرى النشر في القراءات العشر : ٣١/١ .

(٤٧) المحكم في نقط المصحف: ٣ .

(٤٨) يُقصد بالرسم رسم الحروف الهجائية التي تدل على الكلام .

(٤٩) ظ : القرآن وأثره في الدراسات النحوية : ١٩ .

(٥٠) ظ: إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية :٧٧ .

(٥١) حجة ، القراءات : ٩٠ .

(٥٢) في قوله تعالى : "قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ..." من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٥٣) أبو زرعة ، حجة القراءات : ٩٠-٩١ .

(٥٤) ظ : المصدر السابق : ٩١ .

(٥٥) ظ : المصدر نفسه : ٩٢ .

(٥٦) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي : ٢٣٧ – ٢٣٨ .

(٥٧) سيبويه ، الكتاب: ٥٤٩/٣ .

(٥٨) أبو حيان، البحر المحيط: ٤٧/١، والنحاس ، إعراب القرآن : ٣٤/١ ، والبناء اتحاف فضلاء البشر : ١٢٨ .

(٥٩) ابو حيان ، البحرالمحيط : ١ / ٤٧-٤٨ ، والنحاس ، إعراب القرآن : ١ / ١٣٤ والبناء ، اتحاف فضلاء البشر : ١٢٨ .

(٦٠) الزمخشري ، الكشاف : ٢٦/١ ، والطبرسي ، المجمع : ٤١/١ ،و تفسير الرازي : ١/ ١٧٨ .

(٦١) الصفاقسي ، الغيث : ٧٧ .

(٦٢) تفسير الطبري : ١/ ١٨٥ ، والكشاف : ٢٦/١ ، وتفسير الرازي : ١٧٨/١ .

(٦٣) الصفاقسي ، الغيث : ١١٩ .

(٦٤) ظ : الصفاقسي ، الغيث : ١٦٢ ، والبناء ، اتحاف فضلاء البشر : ١٥٧ .

(٦٥) ظ: البناء اتحاف فضلاء البشر: ١٣٦

(٦٦) ابن جني ، سر صناعة الاعراب : ٥٦/١ .

(٦٧) النحاس ، اعراب القرآن : ٧٦/١ ، العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن : ٢٢/٢ ، البحر :٢٠٦/١

(٦٨) الخصائص : ٧٢/١ .

(٦٩) إتحاف فضلاء البشر : ٢٥٢ .



(٧٠) سيبويه ، الكتاب : ٤٢٦/٢-٤٢٧ ، ٤٠٤/٢

(٧١) أبو علي الفارسي ، التكملة : ٢٧٣ .

(٧٢) النحاس ، إعراب القرآن : ٢٤٧/١ و الداني ، التيسير في القراءات السبع : ٢٠ و البناء الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر : ١٥٥

(٧٣) ظ : الصفاقسي ، غيث النفع : ١٣٤ .

(٧٤) البناء الدمياطي ، اتحاف فضلاء البشر ص ٢٧ .

(٧٥) د.أنيس ، الأصوات اللغوية : ١٨٨ .

(٧٦) ظ: تفسير القرطبي : ١٦/١ ، ابن خالويه ، الحجة : ٦٣ .

(٧٧) أبو زرعة ، حجة القراءات : ٨٤ .

(٧٨) ابن جني ، الخصائص : ٤٢/٢ .

(٧٩) اللسان : (سرط)

(٨٠) ظ: البناء ، اتحاف فضلاء البشر : ١٢٣ ، وأبو حيان ، البحر المحيط : ٢٥/١ ، والنحاس ، إعراب القرآن: ١٢٣/١ ، والزمخشري ، الكشاف : ٢١/١ ، وتفسير القرطبي : ١٤٨/١ .

(٨١) النحاس ، إعراب القرآن : ١٢٤/١ ، وتفسير القرطبي : ١٤٨/١ ، والطبرسي ، المجمع : ٢٧/١ ، وابن مجاهد ، السبعة : ١٠٥ ، والصفاقسي ، غيث النفع : ٦٢

(٨٢) سيبويه ، الكتاب : ٤٢٦/٢ .

(٨٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ٥٠/١ .

(٨٤) ظ : البحر المحيط : ١ / ٢٥ ، وتفسير القرطبي : ١ / ٤٨ ، وابو زرعة ، الحجة : ٨٠ ، وابن مجاهد، السبعة : ١٠٥.

(٨٥) اللسان : (سرط)

(٨٦) ابن خالوية ، الحجة : ٦٢-٦٣ .

(٨٧) ابن يعيش ، شرح المفصل: ٩ / ٥٣ .

(٨٨) المصدر السابق .

(٨٩) ابن هشام ، أوضح المسالك : ١٧٩/٢ .

(٩٠) ظ : د. أنيس ، الأصوات اللغوية ص٣٢.

(٩١) سيبويه ، الكتاب : ١٢٩/٤ .

(٩٢) ظ: كانتينو ، دروس : ١٥٩ .

(٩٣) أبو حيان ، البحر : ١٧٨/٣ ، العكبري ، إملاء ما منّ به الرحمٰن : ٩٨/١ ، البناء ، أتحاف فضلاء البشر: ١٨٦ ، ابن مجاهد ، السبعة : ٢٢٧ .

(٩٤) الكتاب : ١٢٩/٤

(٩٥) المصدر السابق : ١٣١/٤

(٩٦) ظ: علم الأصوات اللغوية للمؤلف : ١٦٢

(٩٧) النحاس ، الاعراب : ١/ ٢٣٤ ، أبو حيان ، البحر : ٢/ ٢٤ ، الصفاقسي ، غيث النفع : ١٤٩ ، البناء، أتحاف فضلاء البشر :١٥٤ .

(٩٨) الصفاقسي ، غيث النفع : ٣٥٩ ، اتحاف : ٤٠٢

(٩٩) ابن الجزري ، النشر : ٦٠/٢ ، الصفاقسي ، غيث النفع : ٢٦٦ ، البناء ، أتحاف فضلاء البشر : ٢٧١ .

(١٠٠) تفسير الرازي : ١٨٩/٣١ ، الداني ، التيسير : ٢٢٣ ، ابن خالويه ، الحجة : ٣٧٣ ، النشر : ٣٧/٢ .

(١٠١) الصفاقسي ، غيث النفع : ١٩٢

(١٠٢) أبو حين ، البحر : ١٣٤/١ ، الصفاقسي ، غيث النفع : ١٠٩ ، البناء ، أتحاف فضلاء البشر : ١٣٢

(١٠٣) اتحاف : ١٣٢ ، الصفاقسي الغيث ص ١٠٩.



(١٠٤) المبرد ، المقتضب : ٤٢/٣ ، الزجاجي ، الجمل : ٣٦٣ (ط٢ باريس)

(١٠٥) ابن جني ، سر صناعة الاعراب : ٥٢/١ .

(١٠٦) المصدر السابق .

(١٠٧) ظ : د.أنيس ، الأصوات : ٣٩ ، ط٣

(١٠٨) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ١٧/١ .

(١٠٩) (٣) المصدر السابق : ١/ ٥٢ .

(١١٠) سيبويه ، الكتاب : ٤٣٢/٤

(١١١) البناء ، إتحاف فضلاء البشر : ١٩٨.

(١١٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ٥٠/١ .

(١١٣) د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها : ٥٣ .

(١١٤) د . أحمد علم الدين الجندي ، اللهجات في التراث : ٢٨٣/١ – ٢٨٤ .

(١١٥) د . تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها : ٥٣ .

(١١٦) ظ : علم الأصوات اللغوية ، للباحث: ١٦٦ .

(١١٧) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ١/ ٥٢–٥٣ .

(١١٨) أبو حيان ، البحر المحيط : ٦١/١ ، وتفسير القرطبي : ٢٠١/١ ، وابن خالوية ، الحجة : ٦٩ ، وابو زرعة، حجة القراءات : ٨٩–٩٠ ، وابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ٢٠٨/٢ .

(١١٩) أبو زرعة ، حجة القراءات : ٩٠ .

(١٢٠) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ٥٣/١..

(١٢١) المصدر السابق .

(١٢٢) المصدر نفسه .

(١٢٣) نفسه .

(١٢٤) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ٢٠/١ ، والخصائص : ١٤٨/١ .

(١٢٥) الصفاقسي ، غيث النفع : ٢٠١ .

(١٢٦) البناء ، إتحاف فضلاء البشر : ١٩٨ ، والصفاقصي ، غيث النفع : ٢٠١ .

(١٢٧) الصفاقسي ، غيث النفع : ١٢٥ .

(١٢٨) ابن جني ، سر صناعة الاعراب :٥٣/١–٥٤.

(١٢٩) المصدر السابق : ٥٤/١.

مصادر البحث ومراجعه

- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧) ، تحقيق محيي الدين رمضان ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٧٩ م .
- إتحاف فضلاء البشر ، أحمد بن محمد الدمياطي ، الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ) ، مصر ١٣٥٩ هـ.
- الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، الطبعة الثانية ، مطبعة البابي الحلبي بمصر .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦١ م.
- أصول الكافي ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت: ٣٢٨هـ) دار الكتب الإسلامية ، طهران ١٣٨٨هـ .



- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، أبو البقاء العكبري ، مطبعة التقدم مصر (لا . ت)
- أوضح المسالك،ابن هشام الأنصاري،الطبعة الثانية،دار الكتب العلمية،بيروت ٢٠٠٣.
- البحر المحيط ، لابي حيّان الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨هـ .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين ، محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٧ .
- بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ١٩٦٩م
- البيان في تفسير القرآن للإمام السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣ هـ) الطبعة الثلاثون ، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي ، إيران
- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي ، تحقيق: د. حاتم الضامن ، مجلة المخطوطات العربية الكويت ، ج١ ربيع الآخر ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
- تاريخ القرآن ، د. عبد الصبور شاهين ، دار القلم بمصر ، (لا.ت).
- تاريخ القرآن ، د.محمد حسين الصغير ، الدار العالمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٣ .
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق سيد صقر ، دار التراث ، القاهرة (١٩٧٣هـ) .
- التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) ، تحقيق : أحمد حبيب القصير ، المطبعة العالمية ، النجف الأشرف ١٩٥٧ م.
- تفسير الرازي (التفسير الكبير) الفخر الرازي ، المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٥٢هـ .
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن)، محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ) القاهرة ١٩٦٧م .
- التكملة ، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ١٩٨٤م.
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني ، عني بتصحيحه اوتوبرتزل ، مطبعة استنبول (لا.ت)
- الجمل ، الزجاجي ، الطبعة الثانية ، باريس (لا.ت)
- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، الطبعة الرابعة ١٩٨١م.
- حجة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٢م.
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي – بيروت ، (لا . ت) .
- دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمَر ، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ١٩٧٦م.
- دروس في علم الأصوات العربية ، لجان كانتينو ، ترجمة صالح القرمادي ، (نشر الجامعة التونسية ١٩٦١م) .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، ط٢، دار المعارف بمصر ١٤٠٠هـ .



- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق : د.حسن هنداوي ، دار القلم ، الطبعة الأولى – دمشق ١٩٨٥ .
- شرح المفصل ، ابن يعيش ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت (لا . ت) .
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح) ، محمد بن اسماعيل البخاري (ت:٢٥٦) ، مطبعة محمد صبيح ، القاهرة (د.ت) .
- علم الأصوات اللغوية ، المؤلف ، نشر عالم الكتب – بيروت ١٩٣ .
- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ، بهامش سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح ، دار الفكر ، بيروت ، (لا . ت) .
- في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، لجنة البيان العربي بالقاهرة ١٩٥٢م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د. عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق : أ. عبد السلام هارون ، دار القلم ، القاهرة ١٩٦٦ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) الطبعة الثانية ، مطبعة الاستقامة ، مصر ١٢٨١هـ .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت: ٧١١هـ) ، دار لسان العرب ، بيروت (لا . ت) .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د.تمام حسان ، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ، المغرب (لا . ت) .
- اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس – ليبيا .
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي ، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: ٥٤٨هـ) ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٣٣٣ هـ .
- المحتسب لابن جني ، تحقيق علي الجندي ، د. عبد الفتاح اسماعيل ، القاهرة ١٩٦٩م.
- المحكم في نقط المصحف ، عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ) ، تحقيق عزة حسن ، ط دمشق ١٣٧٩هـ /١٩٦٠م .
- المقتضب،أبو العباس المبرد،تحقيق: عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت (لا . ت)
- مناهل العرفان ، للزرقاني
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري(ت:٨٣٣هـ)،المكتبة التجارية بمصر(لا. ت)
- نكت الانتصار لنقل القرآن ، أبو بكر ، محمد بن الطيب (ت: ٤٠٣هـ) تحقيق : محمد زغلوم سلام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٧١ .

